الأمم المتحدة

A/61/1005

الجمعية العامة

Distr.: General
18 July 2007
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ٦٥ من جدول الأعمال

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

رسالة مؤرخة ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧ الموجهة إليكم من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي عُممت بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة (A/61/236)، والتي وردت فيها ادعاءات من جانب واحد ولا أساس لها من الصحة وشُوهت فيها الحقائق.

ولعله من نافل القول الإشارة إلى أن حقوق الإنسان الأساسية مكفولة بموجب دستور اليابان لجميع الأجانب المقيمين في اليابان فضلا عن المواطنين اليابانيين، وأنه لا يمكن ممارسة أي تمييز ضد الرابطة العامة للكوريين المقيمين في اليابان أو أي منظمة أخرى في أي إجراءات مدنية أو جنائية.

ويرد في المرفق مزيد من التفسيرات التفصيلية فيما يتعلق بالادعاءات الواردة في رسالة الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. هذا وترفض اليابان طلب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٥ من جدول الأعمال.

(توقيع) كينزو **أوشيما**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة

190707 190707 07-43066 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

معلومات أساسية

(١) التفتيش الذي قامت به الشرطة اليابانية لدار طبع كورية

في حزيران/يونيه ١٩٧٤، اختُطف شقيقان في اليابان، وبعد مرور حوالي ٣٠ سنة تبيَّن في هذا الصدد من خلال تحقيقات الشرطة أن الشخص المشتبه فيه في قضية الاختطاف عضو في منظمة فرعية للرابطة العامة للكوريين المقيمين في اليابان (''شونغريون''؛ وهي المنظمة الجامعة للكوريين المقيمين في اليابان الذين لهم ارتباط وثيق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية). ففتشت الشرطة اليابانية المنظمات الفرعية الكائنة في مبنى الصحافة الكورية بناء على أوامر تفتيش على نحو ما يقتضيه القانون الياباني من أجل جمع الأدلة المتصلة بعملية الاختطاف المشتبه فيها. وبالتالي جرى التفتيش بصورة قانونية وعلى النحو السليم و لم ينطو على أي نوع من الأعمال غير المشروعة و لم يُرتكب فيه أي انتهاك أو يوجَّه فيه أي تهديد.

(٢) بيع المبنى والأرض المملوكين لرابطة شونغريون في المزاد العلني

تشكل الاتحادات الائتمانية المنتسبة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموجودة في اليابان مؤسسات مالية محلية أنشئت في إطار القانون الياباني لأغراض تقديم الخدمات المصرفية للكوريين المقيمين في اليابان. وما بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠١، أعلن ١٦ اتحادا من هذه الاتحادات عن إفلاسه بسبب تقديمه أعدادا ضخمة من القروض لجهات منها رابطة شونغريون كان لا يجري تسديد قيمتها. (خلال تلك الأعوام، أفلست مؤسسات مالية متعددة في اليابان، بسبب انهيار ''الاقتصاد الزائف'' القائم في البلد، ولقيت بعض الاتحادات الائتمانية المنتسبة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفس المصير).

وسعيا إلى حماية مودعي هذه الاتحادات الائتمانية المعرضة للإفلاس ذوي النية الحسنة، أنفقت السلطات اليابانية أكثر من ١,٣ تريليون ينّ (حوالي ١١ بليون دولار) من الأموال الحكومية، على أساس غير تمييزي.

وكجزء من تدابير الاسترداد، اشترت الهيئة المعنية بتسوية وتحصيل الديون (وهي هيئة أنشأتها منظمة عامة من أجل تحصيل قروض المؤسسات المالية المفلسة في اليابان التي لا تسدد قيمتها) أصول الاتحادات الائتمانية المفلسة المنتسبة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي لا تدر أي ريع مستخدمة في ذلك أموالا عامة، بينما بُذلت جهود أخرى لاسترداد المبلغ الضخم من الأموال الحكومية التي جرى ضخها في الاتحادات الائتمانية

المنتسبة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأُنجز هذا بنفس الطريقة المتبعة في حالة المؤسسات المالية المحلية المفلسة الأخرى.

ومن بين أصول الائتمانات المفلسة المنتسبة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي كانت لا تدر أي ريع، كانت هناك قروض مستحقة على رابطة شونغريون، أقرت هذه الرابطة رسميا بأنها تمثل الدين الذي تتحمله عقود القرض ويبلغ مجموع قيمته حوالي ٦٣ بليون ين (حوالي ٥٣٠ مليون دولار). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، رفعت الهيئة المعنية بتسوية وتحصيل الديون دعوى قضائية في محكمة مقاطعة طوكيو ضد رابطة شونغريون التماسا لسداد القروض في سياق تدابيرها لاسترداد قيمة الديون. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أصدرت المحكمة حكما يقضي بسداد القروض البالغ مجموع قيمتها حوالي ٦٣ بليون ين. إلا أن رابطة شونغريون لم تستأنف هذا الحكم أمام محكمة عليا.

وإلى حين صدور ذلك الحكم، واصلت الهيئة المعنية بتسوية وتحصيل الديون المشاورات مع الرابطة بشأن سداد الديون، لكن الرابطة أشارت إلى أنها تعتزم أن تسدد جزءا صغيرا جدا فقط من مجموع قيمة الديون. وفي ظل تلك الظروف، لم يكن للهيئة خيار سوى تقديم التماس من أجل بيع المبنى والأرض المملوكين للرابطة في المزاد العلني وفقا للإجراءات القانونية العادية اللازمة، في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. (تتمثل الممارسة العادية للهيئة في تقديم التماس من أجل بيع العقارات في المزاد العلني كوسيلة لتحصيل قيمة ما تشتريه من المؤسسات المالية المفلسة الأخرى في اليابان من قروض لا تُسدد قيمتها. وقد قدمت الهيئة بالفعل حوالي ٨٠٠ ١ التماس في السنة المالية ٢٠٠٦.) وكان الغرض من تقديم التماس بيع المبنى والأرض المملوكين للرابطة هو تحصيل قيمة الدين، ولم يكن لأغراض سياسية أو دبلوماسية.

الادعاءات المقدمة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والحقائق

(١) التفتيش الذي قامت به الشرطة اليابانية لمنظمة فرعية للرابطة العامة للكوريين المقيمين في اليابان (شونغريون)

الادعاء: ”في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أجرت سلطات الشرطة اليابانية تفتيشا لدار طبع كورية اتسم بطابع فاشي، وقام بالتفتيش أكثر من ٣٠٠ من رجال الشرطة المسلحين بينما انتشرت في الموقع ١٥ حافلة مصفحة كبيرة و ٤٢ سيارة دورية“.

الحقائق: في ٢٥ نسيان/أبريل ٢٠٠٧، أجرت الشرطة اليابانية تفتيشا لمنظمة فرعية لرابطة شونغريون مقرها في مبنى الصحافة الكورية. وقبل إجراء التفتيش، حصلت الشرطة اليابانية

على أمر تفتيش من المحكمة المختصة من أجل جمع الأدلة المتصلة بعملية الاختطاف المشتبه فيها. وفتشت الشرطة المبنى بصورة قانونية وعلى النحو السليم. ولم تتخذ أي إجراءات غير مشروعة ولم ترتكب أي أعمال عنف أو توجه أي تهديد.

ونُشرت وحدات شرطة مكافحة الشغب وحافلاتها ومركبات دورياتها باعتبارها أداة للحماية الضرورة بما أن الأشخاص المعنيين في الحالات التي تخص رابطة شونغريون يصادفون أحيانا عوائق مادية غير مشروعة تضعها الرابطة، مما يعوق القيام بالتفتيش على النحو اللازم.

وتدأب الشرطة اليابانية على اتخاذ تدابير صارمة ضد الأعمال غير المشروعة بالاستناد إلى القانون والأدلة الثابتة، بصرف النظر عما إذا كانت لها صلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو برابطة شونغريون. وستواصل الشرطة اتخاذ تدابير صارمة ضد الأعمال غير المشروعة، ولن تتأثر أنشطة الشرطة بالحالة الدولية فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

(٢) التدابير التي اتخذتها الهيئة المعنية بتسوية وتحصيل الديون ضد رابطة شونغريون

الادعاء: ”تمادت السلطات اليابانية فأجبرت رابطة شونغريون على بيع الأرض والمبنى الكائن فيهما مقرها وذلك في محاولة دنيئة للقضاء على الرابطة بأي ثمن“. ”وهذا ليس إلا انتهاكا سافرا لسيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية“.

الحقائق: إن جزْم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن الالتماس الذي قدمته الهيئة المعنية بتسوية وتحصيل الديون من أجل بيع المبنى والأرض المملوكين لرابطة شونغريون يشكل انتهاكا لسيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ادعاء لا أساس له من الصحة وغير معقول. فكما ذُكر أعلاه، كان الغرض من تقديم التماس بيع الأرض والمبنى الكائن في مقر الرابطة في المزاد العلني هو جباية الدين واسترداد قيمته، ولم يكن يتصل بأي أغراض سياسية أو دبلوماسية.

وستواصل الهيئة أنشطتها الخاصة بالتحصيل بالاستناد تماما إلى القوانين المحلية ذات الصلة بالموضوع وعلى أساس الإنصاف والعدل. ويتعمَّد بيان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن هذه المسألة تشويه الحقائق ويطعن في الأنشطة ذات المشروعية التامة التي تقوم بها الهيئة. فالمذنب في هذه المسألة هو رابطة شونغريون بما عليها من ديون مستحقة للهيئة.

(٣) الوضع القانوني للكوريين المقيمين في اليابان

الادعاء: ''يعود قمع السلطات اليابانية لمنظمة الكوريين في اليابان وللكوريين أنفسهم إلى عهد أبعد كثيرا من الآونة الأخيرة. فطيلة العقود العدة الماضية، لم تتوقف السلطات اليابانية يوما واحدا عن انتهاك حقوق الإنسان، ومثال ذلك القمع السياسي لرابطة شونغريون، وممارسة التمييز على الصعيد الوطني، والقيام بأعمال عنف ضد الكوريين في اليابان وإساءة معاملتهم. وباتت اليابان على إثر ذلك مصدر قلق عميق لهيئات معاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان، وهي معاهدات اليابان طرف فيها''.

[فقد قالت لجنة القضاء على التمييز العنصري إنه] ''رغم أن الكوريين أصبحوا غير مطالبين قانونا أو إداريا بتغيير أسمائهم إلى أسماء يابانية، فإن اللجنة تعرب عن قلقها إزاء ما تردد من أن السلطات اليابانية تواصل حث الكوريين على ذلك واضطرار هؤلاء لتغيير أسمائهم خوفا من التمييز ضدهم''.

و ''إضافة إلى ذلك، أعربت أيضا اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة حقوق الطفل، على التوالي، عن انزعاجها الشديد إزاء ''رفض اليابان الاعتراف بالمدارس الكورية'' فيها (اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الدورة الرابعة والستون)، و ''عدم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بفرص الطلبة الكوريين في الحصول على التعليم العالي'' (لجنة حقوق الطفل، الدورة الثامنة عشرة)''.

الحقائق: اتخذت حكومة اليابان تدابير لكفالة عيش الكوريين المقيمين في اليابان حياة عادية، بما يشمل منحهم الوضع القانوني الذي يؤهلهم للمكوث في اليابان وتحسين الظروف التي تؤثر على حياتهم. ويضمن الدستور الياباني المساواة أمام القانون دون أي نوع من التمييز. وبناء على هذا المبدأ، سعت اليابان إلى إيجاد مجتمع خال من جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز العنصري والعرقي، في الأعوام الستين الممتدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. (مثلا، لا تحث حكومة اليابان الأجانب المقيمين في اليابان على تغيير أسمائهم إلى أسماء يابانية. كما أنها لا تحث المقيمين في اليابان الذين يطلبون الجنسية اليابانية على تقديم هذه الطلبات. وفي الواقع، تخبر حكومة اليابان على نطاق واسع طالبي الجنسية بأنهم يجوز لهم اختيار تحديد أسمائهم بحرية بعد اكتساب الجنسية.)

وينص أيضا دستور اليابان على أن لجميع الأشخاص، ومنهم الكوريون المقيمون في اليابان، الحق في التعليم على قدم المساواة، وأنه يجوز لأي طفل أجنبي، إذا رغب في ذلك، الالتحاق بمدرسة ابتدائية أو ثانوية عامة بالمجان، تماما مثل الأطفال اليابانيين. وفيما يتعلق

بالالتحاق بكلية أو بجامعة، يكون جميع الطلبة، ومنهم المتخرجون في المدارس الكورية الذين يستوفون المعايير التي تحددها فرادى المؤسسات، مؤهلين لذلك.

وقد انضمت حكومة اليابان إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وغيرها من الصكوك والاتفاقيات الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتدأب على بذل جهود صادقة لتنفيذها.

وتشارك حكومة اليابان على نحو استباقي في الأنشطة التي تجري في مختلف منتديات الأمم المتحدة الرامية إلى القضاء على التمييز العنصري.

(٤) تقارير وسائط الإعلام في اليابان

الادعاء: ''دفعت السلطات اليابانية، في الوقت نفسه، وسائط الإعلام الخسيسة إلى ترويج مختلف الأنباء الكاذبة بغرض تشويه سمعة رابطة شونغريون في محاولة للتحريض بشكل محموم على التعصب في المجتمع الياباني ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وضد رابطة شونغريون''.

الحقائق: تدرك حكومة اليابان أن عددا من التقارير صدر في الصحافة اليابانية بشأن القضية المذكورة آنفا. إلا أن دستورها يكفل تماما حرية التعبير وغيرها من الحريات، ولا يُتصور أن "تدفع" حكومة اليابان وسائط الإعلام إلى إصدار تلك التقارير.

(٥) إصلاح مجلس الأمن

الادعاء: ''ليس بمقدور جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تغض الطرف عن هذه التصرفات اللاإنسانية من جانب السلطات اليابانية، لا سيما وأن اليابان غزت البلدان الآسيوية وارتكبت مذابح راح ضحيتها الملايين من السكان الأبرياء، إلا أنها عمدت إلى تحريف تاريخها العدواني بدلا من تصفيته وهي تسعى الآن إلى الحصول على العضوية الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة''.

الحقائق: لقد أُعلن على الملء مرات عديدة في الأمم المتحدة وغيرها من المنتديات موقف اليابان فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، وهو موقف معروف جيدا. واليابان على استعداد للمساهمة بنشاط في وعلى نحو إيجابي في السلام والأمن الدوليين في أي وقت من الأوقات.